وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٢٨ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

وزير الطاقة السعودي: «أوبك بلس» يملك آليات للتعامل مع تحديات سوق النفط العالمية

العربية

قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان إن تحالف «أوبك بلس» لديه من الآليات ما يمكنه من التعامل مع تحديات سوق النفط ويعزز دوره المستمر في العمل على استقرار السوق العالمية. وأضاف الوزير في مقابلة مع النشرة الفصلية الصادرة عن جمعية اقتصاديات الطاقة السعودية أن الحاجة إلى الوقود الأحفوري لا سيما النفط والغاز ستظل مستمرة لعقود، وإن الجهات المختصة وبيوت الخبرة تشير إلى استمرار نمو الطلب على النفط في المديين المتوسط والطويل، وأن النفط سيظل مصدرا من أهم مصادر الطاقة في العالم فضلا عن أهميته المستمرة في نمو الاقتصاد العالمي، وذلك ردا على الدعوات التي تطالب بتقليص استخدام الوقود الأحفوري.

وأضاف أن المملكة تطمح إلى أن تكون أحد أكبر المنتجين والمصدرين للهيدروجين الأخضر والنظيف مؤكدا قدرة السعودية على الإنتاج بأسعار تنافسية، مشيرا إلى إنشاء أكبر معمل لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم بقدرة إنتاجية تبلغ 250 ألف طن سنويا بحلول عام 2026 وفق «وكالة أنباء العالم العربي».

وفيما يتعلق بتحول الطاقة، وأوضح أن المملكة تركز على جميع مصادر الطاقة بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر النظيف والطاقة النووية والطاقة الحرارية الأرضية وغيرها، بهدف خفض استهلاك الوقود السائل في توليد الكهرباء والوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل.

وأضاف أن السعودية ضاعفت قدرات الطاقة المتجددة الحالية بمقدار أربعة أمثال من 700 ميغاواط إلى 2800 ميغاوات بنهاية عام 2023، مع وجود أكثر من 800 ميغاواط من مصادر الطاقة المتجددة لا تزال قيد التنفيذ، ونحو 1300 ميغاواط في مراحل التطوير المختلفة، وأن المملكة تخطط لإنتاج 200 ميغاواط إضافية هذا العام.

وقال إنه يتم العمل على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق مزيج الطاقة الأمثل بحلول عام 2030.

وشدد الأمير عبدالعزيز على أن السعودية تعمل على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأن لديها برنامجا لإزاحة الوقود السائل. وأوضح أن البرنامج يعتمد على تحويل محطات إنتاج الكهرباء وتحلية المياه والمنشآت الصناعية لتعتمد على الغاز الطبيعي أو الوقود البديل، وبناء مصادر طاقة متجددة ومحطات حرارية جديدة لإنتاج الكهرباء عالية الكفاءة تعمل بالغاز الطبيعي، وترتبط مستقبلا بأنظمة التقاط ثاني أكسيد الكربون ونقله وتخزينه.

وقال إن المملكة تهدف إلى بلوغ مساهماتها الوطنية في مجال تقليل الانبعاثات 278 مليون طن سنويا بحلول عام 2030، و يتم العمل على بناء أحد أكبر مشاريع التقاط ثاني أكسيد الكربون ونقله وتخزينه بسعة تصل إلى 9ملايين طن سنويا بحلول عام 2030، و44 مليون طن سنويا بحلول عام 2035.

ولفت وزير الطاقة السعودي إلى أن المملكة عضو نشط وفاعل في عدد من المبادرات والمنتديات الدولية في الشأن المناخي، في ضوء انضمام السعودية إلى المنتدى الريادي لفصل الكربون وتخزينه، والمؤتمر الوزاري للطاقة النظيفة، ومبادرة مهمة الابتكار، ومبادرة الميثان العالمية والتعهد العالمي بشأن الميثان، ومبادرة البنك الدولي للحد من حرق الغاز الروتيني، إضافة إلى ذلك، فإن المملكة إحدى الدول المؤسسة لمنتدى الحياد الصفري للمنتجين، كما انضمت مؤخرا إلى الدول الأعضاء في المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه.

طرح الديزل والبنزين النظيفين (يورو 5) في أسواق المملكة الرياض

أعلنت وزارة الطاقة عن اكتمال طرح وقودي الديزل والبنزين النظيفين (يورو 5) في أسواق المملكة، ليحلا محل وقودي الديزل والبنزين اللذين كانا في الأسواق.

وبيّنت الوزارة أن الوقودين الجديدين هما كسابقيهما، مناسبان لجميع وسائل النقل، وأن التغيير يستهدف توفير وقودٍ عالي الكفاءة، وقليل الانبعاثات، يُسهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضحت وزارة الطاقة أن طرح هذا المنتج يأتي ضمن جهود المملكة الرامية إلى خفض الانبعاثات، واستهداف الوصول إلى الحياد الصفري في عام 2060م، من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، في إطارٍ يتوافق مع الخطط التنموية للمملكة، وينطلق من دورها الريادي في دعم الجهود الدولية المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، ومواجهة آثار التغيُّر المناخي، مع المحافظة على مكانة المملكة بوصفها مورداً موثوقاً به لإمدادات الطاقة عالمياً.

كما بيّنت الوزارة أن المنتجين الجديدين يتوافقان مع مستهدفات مبادرة «السعودية الخضراء» وبرنامج كفاءة الطاقة، الذي أطلق معيار «اقتصاد الوقود السعودي»، بهدف تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتحفيز الشركات المصنعة للسيارات لإدخال أحدث تقنيات كفاءة الطاقة في السيارات المستوردة إلى المملكة.

تراجع صادرات الديزل الأميركية لأوروبا وسط تراجع إنتاج التكرير

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أدى تراجع نشاط التكرير في الولايات المتحدة وتعطل التجارة العالمية إلى تقلص إمدادات الديزل في الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى تقليص صادرات الديزل الأميركية المرتفعة تاريخيا إلى أوروبا هذا الشهر.

وتؤدي الصعوبات في تأمين وقود الديزل الأميركي إلى تعقيد أزمة الإمدادات الحالية في أوروبا، التي كانت تعتمد في السابق على صادرات الوقود الروسية. وارتفعت أسعار الديزل في الولايات المتحدة لفترة وجيزة إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر لتتجاوز 48 دولارا للبرميل هذا الشهر مما يحد من فرص المراجحة لشحن الوقود إلى أوروبا.

واضطر العديد من الموردين الآخرين لأوروبا في الشرق الأوسط وآسيا إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح بسبب الهجمات على السفن في البحر الأحمر، مما أدى إلى تأخيرات طويلة وجعل هذه التجارة أقل ربحية أيضًا.

وانخفضت الواردات الأوروبية من الديزل الأميركي بمقدار النصف تقريبًا هذا الشهر إلى 6.65 مليون برميل، بانخفاض من 11.44 مليون برميل في يناير، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2017، وفقًا لتحليل أجرته شركة كبلر لتتبع السفن. وقال محللو ماكواري في مذكرة هذا الشهر: «يبدو أن الديزل الأوروبي هو المنتج الرئيس المعرض للخطر بسبب إعادة التوجيه، وتوافر الإمدادات، والأذرع المشوهة». وجاء الانخفاض في التجارة مع إغلاق مصفاة وايتنج البالغة طاقتها 435 ألف برميل يوميًا في إنديانا -وهي منتج رئيس للديزل في الولايات المتحدة- في أوائل فبراير بعد انقطاع التيار الكهربائي.

وتزامن هذا الانقطاع مع مشكلات تشغيلية في العديد من المصانع بسبب موجة البرد في منتصف يناير، مثل مصفاة توتال إنيرجي البالغة طاقتها 238 ألف برميل يوميًا في بورت آرثر بولاية تكساس. ويخضع آخرون، بما في ذلك مصفاة موتيفا التي تبلغ طاقتها 626 ألف برميل يوميًا في بورت آرثر، لعمليات إعادة هيكلة مخططة. وانخفضت معدلات تشغيل مصافي التكرير في الولايات المتحدة من نحو 93 % في بداية العام إلى 80.6 % هذا الشهر، وهو أدنى معدل منذ ديسمبر 2022، وفقًا لبيانات حكومية. ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج نواتج التقطير في الولايات المتحدة إلى 4 ملايين برميل يوميًا في الأسبوع المنتهي في 9 فبراير، وهو أيضًا أدنى مستوى منذ ديسمبر 2022. وانخفضت مخزونات نواتج التقطير الأميركية لمدة خمسة أسابيع متتالية وتقف الآن بنسبة 10 % أقل من الخمسة السابقة. وأظهرت البيانات أن المتوسط الموسمي لهذا العام.

وارتفعت أسعار الديزل في شمال غرب أوروبا بشكل مطرد طوال شهر فبراير، حيث بلغ متوسطها أكثر من 118 دولارًا للبرميل، مقارنة بـ 109 دولارات في فبراير الماضي. وقال مات سميث المحلل لدى كبلر إنه مع خضوع مصافي التكرير الأوروبية لعمليات تحول خاصة بها في مارس وأبريل، فإن أسعار الديزل الأوروبية تستعد للارتفاع أكثر وقد يساعد ذلك في تنشيط تدفقات الديزل الأميركي الصنع إلى أوروبا.

وفي الوقت نفسه، أدت التوقعات بإعادة تشغيل مصافي التكرير الأميركية قريبًا إلى تراجع أزمة الديزل في البلاد بنحو 30 % من أعلى مستوياتها الأخيرة إلى 34 دولارًا للبرميل. وقالت شركة آي آي آر إنرجي للأبحاث يوم الجمعة إن من المتوقع أن تزيد شركات التكرير الأميركية طاقتها التكريرية المتاحة بمقدار 431 ألف برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 23 فبراير، مما يخفض الطاقة غير المتصلة بالإنترنت إلى 1.8 مليون برميل يوميا.

وأدى الانخفاض في أسعار الديزل الأميركي والقفز اللاحق في نظيراتها الأوروبية، المتمثلة في مبادلة، إلى إعادة فتح المراجحة لنقل الديزل الأميركي من ساحل الخليج إلى أوروبا للوصول في مارس وأبريل، وفقًا للمحلل جيمس بيسويك في شركة سبارتا للسلع. وأشار إلى أن المراجحة من ساحل المحيط الأطلسي الأميركي للأشهر المقبلة تبدو مفتوحة أيضًا.

وسيتم تفريغ ما لا يقل عن ثلاث سفن تحمل أكثر من 850 ألف برميل من الديزل من ساحل المحيط الأطلسي الأميركي في موانئ أوروبية مختلفة الشهر المقبل، وفقًا لبيانات الشحن في سبارتا وكبلر. وتظهر بيانات كبلر أنه تم تجهيز شحنتين يبلغ مجموعهما أكثر من مليون برميل من ساحل الخليج الأميركي لتسليمهما في أبريل.

وقلصت المخزونات العالمية من الديزل ونواتج التقطير الوسيطة الأخرى أقل من المعتاد، وقد تبدأ الأسعار في الارتفاع بسرعة إذا خرجت الاقتصادات الصناعية في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية من الركود المستمر في عام 2024. وبدأت مخزونات الديزل وزيت التدفئة وزيت الغاز أقل من المتوسط الموسمي السابق لعشر سنوات في جميع أنحاء أميركا الشمالية وأوروبا وسنغافورة في يناير، الأمر الذي بدأ في ممارسة ضغوط تصاعدية على أسعار الوقود.

وقد لاحظ المستثمرون بالفعل وجمعوا مركزًا يعادل 56 مليون برميل في اثنين من العقود الآجلة وعقود الخيارات الرئيسة المرتبطة بنواتج التقطير المتوسطة ارتفاعًا من 20 مليون برميل في منتصف ديسمبر. ويعد الديزل وزيوت الوقود المقطرة الأخرى بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الصناعي، ويستخدم على نطاق واسع في التصنيع ونقل البضائع والبناء، وبالتالي فهو أكثر أنواع الوقود حساسية لحالة دورة الأعمال. وأكدت البيانات الأخيرة أن المصنعين في الولايات المتحدة يستعدون للعودة إلى النمو بعد فترة انكماش دوري طويلة وإن كانت ضحلة في 2022 / 23. وقد شهدت الشركات المصنعة الأوروبية انكماشا أطول وأعمق بكثير بسبب الارتفاع في أسعار الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022.

لكن في أوروبا أيضاً هناك دلائل على أن أسوأ ما في الانكماش الاقتصادي قد انتهى الآن وأن القطاع سيعود إلى النمو قبل نهاية العام. ويتوقع المتداولون أن يقوم كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة هذا العام، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الارتفاع الدوري.

ونتيجة لذلك، من المرجح أن تظل المخزونات العالمية من نواتج التقطير أقل من المتوسط، ومن الممكن أن تتقلص بسهولة أكثر، مما يزيد من الضغوط الصعودية على الأسعار. وفي الولايات المتحدة، بلغت مخزونات زيت الوقود المقطر 114 مليون برميل في نهاية نوفمبر 2023، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 1951، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وكانت مخزونات نواتج التقطير في الولايات المتحدة أقل بمقدار 22 مليون برميل (16- % أو 1.42- انحراف معياري) عن المتوسط الموسمي السابق لعشر سنوات.

ومنذ ذلك الحين أصبحت المخزونات أكثر راحة لكنها لا تزال أقل بمقدار 10 ملايين برميل (7- % أو 0.54- انحراف معياري) عن المتوسط الموسمي قرب نهاية يناير. وفي أوروبا، كانت المخزونات أقل بمقدار 20 مليون برميل (5- % أو 0.80- انحراف معياري) عن متوسط السنوات العشر السابقة في نهاية ديسمبر، وهي أحدث البيانات المتاحة.

وأدى تغيير مسار الناقلات من الشرق إلى الغرب من البحر الأحمر وقناة السويس إلى الطريق الأطول بكثير حول أفريقيا إلى تقييد ملايين البراميل من وقود الديزل وزيت الغاز كمخزونات إضافية على المياه. وبلغ متوسط فروق الأسعار القياسية لزيت الغاز الذي تم تسليمه في شمال غرب أوروبا في أبريل 2024، 214 دولارًا للطن فوق خام برنت حتى الآن في فبراير، ارتفاعًا من علاوة قدرها 174 دولارًا في ديسمبر.

وبشكل أعم، ارتفعت هوامش زيت الغاز منذ بداية عام 2024، مما يعكس الانخفاض المطرد في الربع الرابع من عام 2023. وحتى الآن كان التأثير على المستخدمين النهائيين ضعيفا لأن أسعار النفط الخام، التي تمثل معظم التكلفة الإجمالية، ظلت ثابتة إلى حد ما منذ بداية العام. وارتفعت هوامش زيت الغاز لشهر أبريل 2024 بنسبة 37 % منذ بداية العام، لكن أسعار النفط الخام ارتفعت بنسبة 2 % فقط؛ وكان التأثير المشترك هو زيادة أسعار زيت الغاز بنسبة 9 %.

ولكن إذا انخفضت مخزونات زيت الغاز بشكل أكبر مع استمرار الارتفاع الدوري، وحصلت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها في أوبك أخيرًا على بعض الزخم بشأن مخزونات النفط الخام وأسعاره، فهناك احتمال لحدوث ارتفاع حاد في أسعار الديزل في عام 2024. وحول الطلب على الديزل، يرتبط استهلاك الديزل وزيوت الوقود المقطرة الأخرى ارتباطًا وثيقًا بدورة التصنيع والشحن، لذا من المرجح جدًا أن يؤدي انتعاش الأعمال إلى تجدد النمو في استخدام نواتج التقطير في عام 2024. وكان حجم نواتج التقطير الموردة للسوق المحلية، وهو مؤشر للاستهلاك، ثابتا أو انخفض قليلا منذ أن وصل إلى ذروته الدورية في منتصف عام 2022.

وكان التراجع في الاستهلاك بشكل عام نحو 100 ألف برميل يوميا، أي أقل من 3 % من الذروة الدورية، بما يتفق مع الانخفاض الضحل في إنتاج الصناعات التحويلية. وبمجرد إضافة وقود الديزل الحيوي وأنواع الديزل المتجددة الأخرى، ظل استهلاك الوقود ثابتًا إلى حد كبير منذ منتصف عام 2022. وإذا عاد قطاع التصنيع إلى النمو، وهو ما يبدو الآن مرجحًا للغاية، فسيبدأ استهلاك الديزل في الارتفاع مرة أخرى في النصف الأول من عام 2024.

لكن مخزونات نواتج التقطير بلغت 131 مليون برميل فقط في 26 يناير، وهو ما لا يزال أقل بمقدار 10 ملايين برميل (7- % أو 0.54- انحرافات معيارية) عن المتوسط الموسمي السابق للعشر سنوات. وقد تقلص العجز من 19 مليون برميل (16 % أو 1.44- انحراف معياري) في منتصف نوفمبر، لكن المخزونات محدودة نسبياً في هذه المرحلة من دورة الأعمال. وإذا بدأ قطاع التصنيع في النمو مرة أخرى، فسوف ينضب مخزون الوقود وستبدأ أسعار الوقود في الارتفاع بسرعة نسبية.

النفط يرتفع رغم تعرض الشحن لهجمات في البحر الأحمر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء بفضل المكاسب التي حققتها في اليوم السابق وسط هجمات على الشحن في البحر الأحمر مما أدى إلى تفاقم المخاوف بشأن الإمدادات. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 36 سنتا، بما يعادل 0.44 بالمئة، إلى 82.89 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 31 سنتا، أو 0.40 بالمئة، إلى 77.89 دولارا للبرميل. وقال توني سيكامور، المحلل لدى مجموعة آي جي المالية في سيدني: «المخاوف بشأن اضطرابات الشحن في البحر الأحمر عززت انتعاش أسعار النفط الخام بين عشية وضحاها، مما عوض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأكثر تشددا الذي يؤثر حاليا على جانب الطلب في المعادلة».

كما تلقت أسعار النفط الدعم يوم الثلاثاء من مؤشرات تحسن الطلب في الصين. وقال محللون من بنك إيه ان زد، في مذكرة: «تنحسر المخاوف بشأن الطلب الصيني، حيث تواصل مصافي التكرير عمليات الشراء النشطة في السوق الفعلية بعد طفرة في السفر بمناسبة العام القمري الجديد. وهذا على الرغم من تخطيطهم لمزيد من توقفات الصيانة أكثر من المعتاد». وأعلنت السلطات الروسية يوم الثلاثاء أيضًا حظرًا لمدة ستة أشهر على صادرات البنزين اعتبارًا من الأول من مارس للتعويض عن الطلب المتزايد من المستهلكين والمزارعين والسماح بالصيانة المخطط لها للمصافي، واستقر كلا الخامين القياسيين على ارتفاع بأكثر من 1 % يوم الاثنين بعد انخفاضات بنسبة 2 % -3 % خلال الأسبوع السابق، حيث أخذت الأسواق في الاعتبار احتمالية أكبر بأن تستغرق تخفيضات أسعار الفائدة وقتًا أطول في المستقبل. واستخدم رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في كانساس سيتي جيفري شميد يوم الاثنين خطابه الأول حول السياسة للإشارة إلى أنه، مثل معظم زملائه في البنوك المركزية، ليس في عجلة من أمره لخفض أسعار الفائدة. وعادة ما تؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة إلى خفض النمو الاقتصادي والطلب على النفط. وسيكون تركيز السوق يوم الثلاثاء على البيانات الأسبوعية لمجموعة معهد البترول الأميركي الصناعية حول مخزونات الخام الأميركية. وقدر محللون م الاثنين أن مخزونات الخام ارتفعت في المتوسط بنحو 1.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 23 فبراير. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بعد أن أدت توترات العرض إلى تحقيق مكاسب حادة. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، لتواصل مكاسب الجلسة السابقة، حيث أدت المخاوف من نقص الإمدادات -وسط استمرار الاضطرابات في نشاط الشحن العالمي والصراع في الشرق الأوسط- إلى انتعاش قوي في الأسعار هذا الأسبوع. ومع ذلك، ظلت أسعار النفط الخام إلى حد كبير ضمن نطاق 75 إلى 85 دولارًا للبرميل الذي تم تحديده خلال الشهرين الماضيين. وقال محللو بنك جولدمان ساكس في مذكرة حديثة إنهم يتوقعون إلى حد كبير أن يظل سعر النفط في حدود 70 إلى 90 دولارًا للبرميل على المدى القريب. وتثير الضربات الجديدة في البحر الأحمر المخاوف بشأن اضطرابات الشحن.

وأمرت روسيا يوم الثلاثاء بحظر صادرات البنزين لمدة ستة أشهر اعتبارا من الأول من مارس للحفاظ على استقرار الأسعار وسط تزايد الطلب من المستهلكين والمزارعين وللسماح بصيانة المصافي في ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم. وأكدت المتحدثة باسم نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، الرجل الرئيس للرئيس فلاديمير بوتين في قطاع الطاقة الضخم في روسيا، الحظر، الذي أوردته قناة ار بي سي الروسية لأول مرة والتي نقلاً عن مصدر لم تحدده إن رئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين وافق على الحظر بعد أن اقترحه نوفاك في رسالة بتاريخ 21 فبراير.

ونقل عن نوفاك قوله في اقتراحه الذي قدمته ار بي سي: «من أجل تعويض الطلب المفرط على المنتجات البترولية، من الضروري اتخاذ إجراءات للمساعدة في استقرار الأسعار في السوق المحلية»، وأسعار البنزين المحلية حساسة بالنسبة لسائقي السيارات والمزارعين في أكبر دولة مصدرة للقمح في العالم قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في 15 و17 مارس، في حين تعرضت بعض مصافي التكرير الروسية لهجمات بطائرات بدون طيار أوكرانية في الأشهر الأخيرة.

وتقوم روسيا بالفعل بخفض صادراتها من النفط والوقود طوعا بمقدار 500 ألف برميل يوميا في الربع الأول كجزء من جهود أوبك + لدعم استقرار العرض والطلب وتوازن الأسواق. ويظل أكبر منتجي البنزين في روسيا في عام 2023 هم شركة غازبروم نفت، لمصفاة أومسك، وشركة لوك أويل، لمصفاة النفط نورسي في نيجني نوفغورود، وشركة روزنفت لمصفاة ريازان. وأنتجت روسيا في 2023، ما مقداره 43.9 مليون طن من البنزين، وصدرت نحو 5.76 مليون طن، أي نحو 13 % من إنتاجها. ويعد أكبر مستوردي البنزين الروسي هم بشكل رئيس الدول الإفريقية، بما في ذلك نيجيريا وليبيا وتونس وكذلك الإمارات العربية المتحدة. وخفضت روسيا الشهر الماضي صادرات البنزين إلى الدول غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة للتعويض عن الإصلاحات غير المخطط لها في مصافي التكرير وسط الحرائق وهجمات الطائرات بدون طيار على البنية التحتية للطاقة. وتشمل الانقطاعات توقف وحدة في نورسي، رابع أكبر مصفاة في البلاد، والواقعة بالقرب من مدينة نيجني نوفغورود، على بعد نحو 430 كيلومترا شرقي موسكو، في أعقاب ما يعتقد أنه حادث فني. وفي العام الماضي، حظرت روسيا صادرات البنزين بين سبتمبر ونوفمبر من أجل معالجة الأسعار المحلية المرتفعة والنقص.

وكانت أسعار النفط قد ارتفعت أكثر من دولار في إغلاق الاثنين بسبب اضطرابات الشحن المحتملة. وقال محللون إن أسعار النفط ارتفعت يوم الاثنين إذ إن الطلب الأوروبي على الديزل، المقيد بالعقوبات الروسية وتعطيلات الشحن، دفع الأسعار للصعود في ظل توتر السوق مع محدودية إنتاج مصافي التكرير الأميركية بسبب إصلاحات مزمعة.

وأدى تراجع نشاط التكرير في الولايات المتحدة واضطراب التجارة العالمية إلى تقليص إمدادات الديزل في الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى تقليص صادرات الديزل الأميركية المرتفعة تاريخيا إلى أوروبا هذا الشهر. وارتفعت أسعار الديزل في الولايات المتحدة لفترة وجيزة إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر لتتجاوز 48 دولارا للبرميل هذا الشهر مما يحد من فرص المراجحة لشحن الوقود إلى أوروبا. وقالت القيادة المركزية الأميركية

وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب إنه في حين أن التداول المبكر يوم الاثنين كان مدفوعا بمخاوف بشأن التضخم المستمر الذي يحد من الطلب، فإن التركيز انتقل إلى قضية أكثر أساسية. وقال: «يبدو أننا نعود إلى قضية جانب العرض». «والطلب قوي للغاية وفي نهاية المطاف يتعلق الأمر بالعرض والطلب». وأضاف أنه من المتوقع أيضًا أن تبدأ المصافي في استعادة الإنتاج في مارس بعد الانتهاء من عمليات الإصلاح المخطط لها في المصافي الأميركية.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الأسبوع الماضي إن معدل استخدام مصافي التكرير في الولايات المتحدة بلغ 80.6 % من الطاقة الوطنية خلال الأسبوعين الماضيين. ويتراوح تداول أسعار النفط بين 70 و90 دولاراً للبرميل منذ نوفمبر، حيث أدى ارتفاع العرض الأميركي والمخاوف بشأن ضعف الطلب الصيني إلى تعويض تخفيضات إمدادات أوبك + على الرغم من الحروب المستمرة في أوكرانيا وغزة.

تحويل السفن عن البحر الأحمر يخفض المخزونات النفطية البرية 40 مليون برميل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المتوقع أن يفقد نمو الطلب العالمي على النفط زخمه هذا العام، مع تراجع المكاسب السنوية من 2.8 مليون برميل يوميا في الربع الثالث من عام 2023 إلى 1.8 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من عام 2023، مما يخفف بعض الضغوط على الأسواق على الرغم من الضغوط المستمرة، وفقًا لأحدث تقرير شهري لوكالة الطاقة الدولية عن سوق النفط لينابر.

وشددت أرصدة السوق في يناير مع اجتياح تجميد شديد في القطب الشمالي مناطق إنتاج النفط الرئيسية في الولايات المتحدة وكندا، بالتزامن مع قيود طوعية جديدة على الإنتاج من قبل بعض دول أوبك+، مع التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط المزيد من الضغوط الصعودية، حيث أدى تحايل ناقلات النفط في البحر الأحمر إلى تعطيل تدفقات الإمدادات إلى الأسواق العالمية.

ووفقاً للتقرير، فإن الانخفاض الحاد في الإنتاج في يناير أدى إلى بداية صعبة لهذا العام. ومع ذلك، فإن ارتفاع إمدادات النفط هذا العام من الدول غير الأعضاء في أوبك + - بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا وكندا - يجب أن يتجاوز الارتفاع المتوقع في الطلب العالمي على النفط.

ويخلص التقرير إلى أن مرحلة النمو التوسعية في الطلب العالمي على النفط في مرحلة ما بعد الوباء قد وصلت إلى نهايتها إلى حد كبير. وتشير أحدث توقعاتنا إلى أن نمو الطلب العالمي على النفط سيبلغ متوسطه 1.2 مليون برميل يوميا في عام 2024، أي نصف التوسع الذي تحقق في العام الماضي فقط. وكما هي الحال في عام 2023، ستهيمن على المكاسب عدد قليل من الدول الرئيسية، وأبرزها الصين، وبدرجة أقل الهند والبرازيل.

وأدى الانخفاض الحاد في الصين إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بمقدار 830 ألف برميل يوميا إلى 102.1 مليون برميل يوميا في الربع الأخير من عام 2023. ومن المقرر أن تتباطأ وتيرة التوسع أكثر إلى 1.2 مليون برميل يوميا في عام 2024، مقارنة بـ2.3 مليون برميل يوميا للعام الماضي. وسوف تستمر الصين والهند والبرازيل في السيطرة على المكاسب.

وسجلت إمدادات النفط العالمية في يناير انخفاضًا حادًا قدره 1.4 مليون برميل يوميًا على أساس شهري بعد انفجار في القطب الشمالي أدى إلى توقف الإنتاج في أمريكا الشمالية ومع تعميق أوبك + لتخفيضات الإنتاج. ومع ذلك، سيساعد الإنتاج القياسي من الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا وكندا على تعزيز الإمدادات من خارج أوبك + بمقدار 1.6 مليون برميل في اليوم هذا العام مقارنة بـ 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2023، عندما ارتفع إجمالي إمدادات النفط العالمية بمقدار 2 مليون برميل في اليوم إلى متوسط 102.1 مليون برميل يومياً.

تسارع إنتاجية المصافي

ومن المتوقع أن تتسارع إنتاجية المصافي من أدنى مستوى موسمي عند 81.5 مليون برميل يومياً في فبراير. سوف يتعافى نشاط حوض الأطلسي من الاضطرابات المرتبطة بالطقس في الولايات المتحدة والتي أدت إلى خفض عمليات التشغيل بما يصل إلى 1.7 مليون برميل في اليوم، على الرغم من التحسن في أعمال الصيانة المخطط لها ومع ظهور قدرات جديدة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالنسبة لعام 2024 ككل، من المتوقع أن يرتفع تشغيل مصافي النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا إلى 83.3 مليون برميل يوميًا، حيث يؤدي الانخفاض بمقدار 330 ألف برميل يوميًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تخفيف المكاسب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وانتعشت هوامش التكرير من الضعف الذي حدث في أوائل شهر يناير في حوض الأطلسي، بقيادة ساحل الخليج الأمريكي في أعقاب تجميد الشتاء في منتصف الشهر. على الرغم من أن هوامش سنغافورة سجلت مكاسب ضيقة على أساس شهري، إلا أن الزيادة البالغة 4.50 دولارًا للبرميل في المتوسط في هوامش ساحل الخليج الأمريكي كانت مدفوعة بالارتفاع في أواخر الشهر في المفاعلات التي دفعت هوامش حوض الأطلسي إلى أعلى مستوى لها منذ أواخر سبتمبر. وتشير البيانات الأولية إلى أن مخزونات النفط العالمية المرصودة انخفضت بنحو 60 مليون برميل في يناير، مع انخفاض المخزونات البرية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2016 على الأقل. وفي ديسمبر، ارتفعت المخزونات العالمية بمقدار 21.6 مليون برميل مع ارتفاع مخزون النفط على الماء (60.7+ مليون برميل) أكثر من تعويض السحب في المخزونات البرية (39- مليون برميل). وانخفضت مخزونات الصناعة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 24.1 مليون برميل في ديسمبر، مما يعكس الانخفاضات في جميع المناطق الثلاث.

ووسط تصاعد الأعمال العدائية في الشرق الأوسط وانقطاع الإمدادات في أمريكا الشمالية، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 5 دولارات للبرميل خلال شهر يناير - وهي أول زيادة شهرية لها منذ سبتمبر. وانقلب الهيكل الأمامي من حالة التأجيل إلى حالة التخلف، حيث أدى تحويل حركة ناقلات النفط في البحر الأحمر إلى ازدحام سلاسل التوريد بين آسيا وأوروبا وتأخير التدفقات إلى حوض الأطلسي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان سعر خام برنت يتداول عند 83 دولارًا للبرميل، أمس الثلاثاء.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى تشديد أرصدة أسواق النفط العالمية في يناير على الرغم من الضعف الواضح في الطلب. أدى التجميد الشديد للقطب الشمالي الذي اجتاح مناطق إنتاج النفط الرئيسية في الولايات المتحدة وكندا إلى انقطاع كبير في الإمدادات تزامن مع قيود طوعية جديدة على الإنتاج من قبل بعض دول أوبك +.

وذكر التقرير إن مرحلة النمو التوسعية بعد الوباء في الطلب العالمي على النفط قد وصلت إلى نهايتها إلى حد كبير. وقد تراجعت وتيرة النمو بشكل حاد بالفعل، من 2.8 مليون برميل يومياً في الربع الثالث من عام 2023 إلى 1.8 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من عام 2023، مع تباطؤ واضح في الصين أدى إلى انخفاض الاستهلاك بمقدار 830 ألف برميل يومياً في الربع الأخير من العام.

ومن المتوقع أن يتسارع التباطؤ في عام 2024، مع توقعات بنمو الطلب العالمي على النفط بمتوسط 1.2 مليون برميل يوميا، أي نصف التوسع القوي في العام الماضي فقط. وكما هي الحال في عام 2023، ستهيمن على المكاسب عدد قليل من الدول الرئيسية، وأبرزها الصين، وبدرجة أقل الهند والبرازيل. ومن المقرر أن تمثل الاقتصادات الثلاثة الكبرى 78 % من النمو في الطلب العالمي على النفط في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى ذروة جديدة تبلغ 103 ملايين برميل يومياً.

وفي حين أن ارتفاع إمدادات النفط العالمية هذا العام، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا وكندا، من شأنه أن يفوق الارتفاع المتوقع في الطلب العالمي على النفط، فإن الانخفاض الحاد في الإنتاج في يناير أدى إلى بداية صعبة لهذا العام. وأدت الظروف الجوية القاسية إلى توقف إنتاج أكثر من 900 ألف برميل في اليوم في جميع أنحاء أمريكا الشمالية. وتزامنت الخسارة الحادة مع تخفيضات طوعية جديدة للإنتاج من أوبك+ بنحو 300 ألف برميل يومياً، مما أدى إلى انخفاض هائل قدره 1.4 مليون برميل يومياً في إمدادات النفط العالمية.

احتياطيات مؤكدة في الجافورة بـ15 تريليون قدم مكعبة غازاً خاماً ومليارَي برميل مكثّفات

الرياض

تمكّنت أرامكو السعودية من إضافة كميات كبيرة إلى احتياطيات الغاز والمكثّفات المؤكدة في حقل الجافورة غير التقليدي في المملكة. وحجزت الشركة 15 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام ومليارَي برميل من المكثّفات كاحتياطيات مؤكدة في الجافورة. وتُظهر التقديرات الآن أن الجافورة يحتوي على موارد إجمالية تبلغ 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، إلى جانب ما يُقدر بـ 75 مليار برميل من المكثّفات. وتم حساب هذه التقديرات الجديدة باستخدام منهج جديد لحجز الاحتياطيات الصخرية تم تطبيقه على الموارد غير التقليدية لأول مرة في قطاع الطاقة ويمكن تطبيقه على نطاق واسع في القطاع، وتمّ تقييم ممارسات الحجز الاحتياطي من خلال تحديد استمرارية الموارد وانسجام الأداء. وتحققت شركة ديغوير آند ماكنوتن، الاستشارية المرموقة لإصدار شهادات احتياطيات قطاع الطاقة، من صحة التقديرات الجديدة تقنيًا، وعملت على مراجعة آلية الحجز الإحصائي، وقدمت تقييمًا مستقلًا تمامًا. وقال رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين بن حسن الناصر: «تمكنت أرامكو السعودية من تحقيق هذا الإنجاز الذي يعزز الثروة الهيدروكربونية في المملكة ويدعم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الذي يُعد موردًا مهمًا وحيويًا للطاقة والصناعات الكيميائية. وتبذل أرامكو السعودية، بدعم وتمكين من الدولة والجهات المعنية، جهودًا جبارة في أعمال التنقيب والإنتاج مستعينة بأعلى التقنيات الرقمية والصناعية بما في ذلك النمذجة الفائقة والبيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي».

وأضاف: «أسفرت هذه الجهود عن إحراز تقدمٍ ملموس للتوسّع في مجال الغاز الذي يُعد أحد محركات النمو في الشركة، وأحد عناصر التمكين الاقتصادي في المملكة، ويمثّل حقل الجافورة عنصرًا أساسًا في إستراتيجيتنا الطموحة لزيادة إنتاج أرامكو السعودية للغاز».

ويجري العمل حاليًا على مرافق الإنتاج في الجافورة، مع خططٍ لزيادة الإنتاج للوصول إلى معدل مبيعات مستدام للغاز يبلغ مليارَي قدم مكعبة قياسية يوميًا بحلول عام 2030، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الإيثان، وسوائل الغاز الطبيعي، والمكثّفات.

تأخر شحنات النفط يزيد مصاعب شركات التكرير الأوروبية ويضطرها للبحث عن خامات «الأطلسي»

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون: إن تأخر شحنات النفط عبر البحر الأحمر لأسبوعين على الأقل مع المسار الأطول عبر رأس الرجاء الصالح، الذي يتعين على الناقلات قطعه للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط وشمال غرب أوروبا يزيد الصعوبات على شركات التكرير الأوروبي.

وغلبت وتيرة الصعود على النفط الخام بعد أزمة الشحن في البحر الأحمر، كما تدعم أسعار النفط القياسية أيضًا ارتفاع الطلب على الخام الأمريكي في أوروبا بسبب انقطاع التدفقات في البحر الأحمر.

وينتظر التجار بيانات التضخم الأمريكية التي ستشكل التوقعات بشأن الموعد الذي سيبدأ فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة، وفي الأسواق الأوسع كان مقياس العملة الأمريكية ثابتًا.

وأشار المحللون إلى استقرار أسعار خام برنت فوق 80 دولارًا للبرميل خلال معظم فبراير، مع وجود علامات تشير إلى تشديد في السوق الفعلية مع استمرار تخفيضات إنتاج «أوبك+» واستمرار إعادة توجيه الشحنات بعيدًا عن البحر الأحمر.

ويقول سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية؛ إن «أوبك» تتعامل مع متغيرات السوق بدقة، وبما يعزز التوازن بين العرض والطلب، وعلى نحو يحفز الأسعار على البقاء في منطقة آمنة معززة للاستثمارات الجديدة، خاصة في مشاريع المنبع.

وأوضح أن انخفاض الإنتاج والصادرات هذا الربع من منتجي «أوبك+» يدعم أيضًا أسعار النفط في الأشهر التي يكون فيها الاستهلاك العالمي للنفط أقل عادةً، مشيرا إلى أن واقع السوق الراهن يتحدى توقعات المحللين السابقة لضعف الأسعار وزيادة العرض في السوق في بداية 2024.

وهنا يقول روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات؛ إن اضطرابات حركة المرور في البحر الأحمر لعبت بالفعل دورًا رئيسا في ارتفاع أسعار خامات حوض الأطلسي وارتفاع هوامش التكرير حتى الآن هذا العام، حيث قفز متوسط هوامش تكرير الديزل والبنزين في أوروبا إلى أعلى مستوياته في أشهر في يناير.

ونوه إلى أن النفط النيجيري استفاد من تحول مسار الملاحة، حيث صار أقرب إلى الأسواق الأوروبية، وارتفع الطلب عليه وزادت الشحنات منه بوتيرة أسرع، وفي المقابل تراجعت واردات أوروبا من النفط الخام من العراق في بداية هذا العام، وتفاقمت بسبب مخاطر عبور البحر الأحمر التي دفعت معظم الناقلات التي تحمل الخام العراقي إلى أوروبا إلى الإبحار عبر رأس الرجاء الصالح.

أما ماركوس كروج كبير محللي شركة «إيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، فاتجه حديثه إلى أن اسعار النفط الخام ارتفعت مع تعزيز الأسواق الفعلية في الولايات المتحدة، وقد أظهر الطلب من الصين علامات على التحسن.

ونوه إلى ارتفاع أسعار النفط الخام الأمريكي في الأسابيع الأخيرة إلى أعلى مستوياتها هذا العام، حيث قامت المصافي المستفيدة من هوامش الربح القوية بشراء البراميل وتحول المشترين الأجانب إلى الخام الأمريكي لتجنب مشكلات الشحن في البحر الأحمر.

روسيا تحظر صادرات البنزين لمدة 6 أشهر مع تزايد طلب المستهلكين والمزارعين الاقتصادية

فرضت روسيا اليوم حظرا لمدة ستة أشهر على صادرات البنزين بدءا من أول مارس للحفاظ على استقرار الأسعار في ظل تزايد طلب المستهلكين والمزارعين وكذلك لإتاحة الفرصة لصيانة المصافي في ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم.

وكان مجلس الأعمال الروسي أول من أعلن عن الحظر الذي أكده متحدث باسم نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك وهو مساعد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لقطاع الطاقة في روسيا.

ونقل مجلس الأعمال الروسي عن مصدر لم تكشف عنه قوله إن رئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين وافق على الحظر الذي اقترحه نوفاك في خطاب بتاريخ 21 فبراير.

ونقل المجلس عن نوفاك قوله في المقترح «من أجل معادلة الطلب الزائد على المنتجات البترولية فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات تساعد على استقرار الأسعار في السوق المحلية».

وصادرات روسيا من النفط والمنتجات النفطية تشغل النصيب الأكبر من الصادرات الروسية وهي أيضا مصدر رئيس لإيراداتها من العملة الأجنبية للاقتصاد الروسي الذي يقدر حجمه بنحو 1.9 تريليون دولار.

وأنتجت روسيا العام الماضي 43.9 مليون طن من البنزين وصدرت نحو 5.76 مليون طن أو ما يقدر بنحو 13 % من إنتاجها. والدول الإفريقية هي أكبر مستوردي البنزين الروسي من بينهم نيجيريا وليبيا وتونس.

السعودية تقود زيادة الاستثمار العالمي بالهيدروجين في 2023

الاقتصادية

ارتفعت الاستثمارات في الهيدروجين النظيف أكثر من ثلاثة أضعاف، إلى 10.4 مليار دولار في عام 2023، حيث بدأت القطاعات التي يصعب التخلص منها في إزالة الكربون، وجذب الهيدروجين الأخضر الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات.
شهدت أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ضخ الجزء الأكبر من الاستثمارات في الهيدروجين النظيف بقيمة 6 مليارات دولار، وفقاً للتقرير السنوي لاتجاهات الاستثمار في تحول الطاقة الصادر عن «بلومبرغ إن إي إف»، تليها الأميركتان بـ 2.7 مليار دولار، وآسيا والمحيط الهادئ بـ 1.7 مليار دولار.
استحوذ الهيدروجين الأخضر، الذي يتم إنتاجه باستخدام الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، على 84% من الاستثمارات، يليه 13% للهيدروجين الأزرق، و3% لخطوط الأنابيب والتخزين تحت الأرض.
جاء الأداء القوي لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا مدفوعاً بالإغلاق المالي لشركة «نيوم» للهيدروجين الأخضر في السعودية، وهي أكبر منشأة للتحليل الكهربائي قيد الإنشاء في العالم.

الصين تحتل المرتبة الثانية

وافقت الصين على مشاريع الهيدروجين الأخضر لإنتاج 1.7 غيغاوات، وسط دعم من المستثمرين، لتحتل المرتبة الثانية بعد السعودية، ومع ذلك فإن حصتها من إجمالي الاستثمار كانت منخفضة. أحد الأسباب وراء ذلك هو أن أجهزة التحليل الكهربائي المصنوعة في الصين قد تكون أرخص بنسبة 70% من تلك المصنعة في بقية أنحاء العالم.
رغم تضاعف الاستثمار ثلاث مرات، فإن معظم مشاريع الهيدروجين النظيف التي جرى الإعلان عنها، لم تحصل على التمويل بعد، بسبب نقص الطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج. سيكون الدعم في مجال السياسات أمراً حيوياً للمساعدة في تسريع النمو.
على الصعيد العالمي، توضح نماذج «بلومبرغ إن إي إف» أن الوضع يتطلب ضخ استثمارات بقيمة 62 مليار دولار على الهيدروجين سنوياً بحلول عام 2030 للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن.

هيئة الربط الكهربائي الخليجي تقر نظاما نظام إلكترونيا جديدا لرفع كفاءة المناقصات والمشتريات في سلال الإمداد الاقتصادية

كشفت هيئة الربط الكهربائي الخليجي عن إطلاقها نظاما إلكترونيا جديدا يوفر بيئة آمنة للتعامل مع مناقصات ومشتريات وسلاسل الإمداد للهيئة تزيد من كفاءة العمليات المتعلقة بالشراء والمناقصات وتزويد المعدات للهيئة.

نظام SAP Ariba ينتظر أن يسهم في تقديم حل شامل لإدارة وسلاسل التوريد وتعزيز كفاءة العمليات التجارية، كجزء من التحول إلى النظام الرقمي.

وقال لـ«الاقتصادية» المهندس أحمد الإبراهيم الرئيس التنفيذي للهيئة: إن النظام الإلكتروني الأساسي للخدمات المساندة للهيئة سيمكن المستخدمين من الوصول إلى شبكة واسعة من الموردين وتوثيق عمليات الشراء بشكل أسرع وأكثر دقة، وتعزيز التواصل مع الموردين وتسهيل التفاوض وإدارة العقود.

وأشار إلى أن النظام الذي استغرق تنفيذه 6 أشهر من العمل المشترك لجميع أقسام الهيئة، يسهم في تقليل التكاليف العامة للشركة، وتقليل الأخطاء البشرية وتحسين كفاءة العمليات، ما يؤدي إلى توفير مالي وتحسين الربحية.

تأتي الخطوة ضمن استراتيجية الهيئة للتحول إلى البيئات الإلكترونية الآمنة، بحيث تكون بأعلى مستويات للأداء، وكذلك الأمان بما يحقق الأمن السيبراني لجميع الأنظمة.

ولفت إلى أن النظام سيحقق عدة فوائد تتمثل في تحسين عمليات التوريد والتخطيط، من خلال تيسير تعاون الشركات مع مورديها، ويسهم في أتمتة عديد من العمليات الروتينية.

ويساعد النظام بحسب الإبراهيم، الشركات في الامتثال للمعايير والقوانين المحلية والدولية، ما يقلل من مخاطر المسائل القانونية ويضمن الامتثال الفعال، مؤكدا أن النظام يعد حلا شاملا يسهم في تحسين أداء سلاسل التوريد وتحقيق فوائد كبيرة من حيث تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز التعاون مع الموردين.

«شيفرون» و«إكسون» بنزاع حول حصة «هيس» في حقل النفط بغويانا

الشرق الأوسط

قالت شركة «إكسون موبيل»، يوم الاثنين، إنها قد تمنع استحواذ شركة «شيفرون» على حصة 30 في المائة في كتلة نفطية عملاقة في غويانا، محور صفقتها لشركة «هيس كورب».

وتجري الشركات محادثات بشأن ادعاء «إكسون» أن لها الحق في الرفض أولاً لأي عملية بيع لحقل ستابروك، وهو حقل عملاق قبالة ساحل غويانا يحتوي على ما لا يقل عن 11 مليار برميل من النفط.

وحذرت «شيفرون» في ملف إلى لجنة الأوراق المالية من أن النزاع بين كبار منتجي النفط الأميركيين قد ينهي صفقة «شيفرون» البالغة 53 مليار دولار لشراء «هيس». وإذا انهارت الصفقة، فقد تكون «هيس» مسؤولة عن رسوم تفكيك بقيمة 1.7 مليار دولار، بحسب «رويترز».

وانخفضت أسهم «هيس» بأكثر من 3 في المائة في أواخر التعاملات. وانخفض سهم «شيفرون» بنسبة 1 في المائة تقريباً.

وقالت «إكسون» في بيان إنها تريد التأكد من أنها «ستحافظ على حقنا في تحقيق القيمة الكبيرة التي أنشأناها والتي يحق لنا الحصول عليها من أصول غويانا»، مضيفة أنها «تعمل بشكل وثيق مع حكومة غويانا لضمان حقوقها وامتيازاتها».

وقال دان بيكرينغ، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة «بيكرينغ إنيرجي بارتنرز»: «عليك أن تفترض أن (شيفرون) اتخذت قراراً تجارياً لن تحاول (إكسون) استباقه».

وأضاف أن الشركتين شريكتان في مشروعات في أماكن أخرى، ويشير النزاع إلى مدى أهمية مشروعات غويانا بالنسبة لشركة «إكسون».

وقال بيكرينغ: «من الواضح أن هذا يعني أن 30 في المائة من غويانا ذات قيمة حقيقية، وربما يعتقدون أن (شيفرون) تحصل على سعر رخيص للغاية». تدير شركة «إكسون» كل الإنتاج في غويانا بحصة تبلغ 45 في المائة في «الكونسورتيوم» مع «هيس» وشركة «سي إن أو أو سي» الصينية كشركاء أقلية. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، اقترحت «شيفرون» شراء شركة «هيس» للحصول على حصة غويانا.

وقالت «شيفرون» إنها تعتقد أن المحادثات «ستؤدي إلى نتيجة لن تؤخر أو تعرقل أو تمنع إتمام عملية الاندماج». ومع ذلك، قالت أيضاً إن النزاع قد ينتهي بالتحكيم إذا لم يتمكن الجانبان من التوصل إلى تسوية.

وسيكون تعطيل شروط الصفقة بمثابة ضربة قوية لثاني أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة، والتي كانت تحاول توسيع الإنتاج إلى حقول أقل تكلفة في الأميركيتين.

وتحاول غويانا جذب المزيد من كبار منتجي النفط لتخفيف هيمنة «إكسون» على إنتاج الطاقة في البلاد. في الآونة الأخيرة، عقدت مزاداً بحرياً اجتذب عروضاً من شركات «توتال إنرجي» و«بتروناس» و«قطر للطاقة».

وقد أُوقفت عملية الاستحواذ على شركة «هيس» بسبب طلب لجنة التجارة الفيدرالية الأميركية الحصول على معلومات إضافية عن عملية الاندماج. وأدى هذا الطلب إلى تأجيل أي إغلاق إلى منتصف هذا العام على الأقل، ويمكن أن تؤدي مطالبة «إكسون» إلى تمديده أكثر.

وقال «الكونسورتيوم» الذي تقوده «إكسون» إنه يتوقع مضاعفة إنتاج النفط في غويانا ثلاث مرات إلى أكثر من 1.2 مليون برميل من النفط يومياً بحلول عام 2027.

«أرامكو» السعودية توقع اتفاقيات شراء مع موردين محليين بقيمة 6 مليارات دولار

الشرق الأوسط

أعلنت «أرامكو» السعودية، إحدى الشركات المتكاملة عالمياً في مجال الطاقة والكيميائيات، الثلاثاء، توسيع برنامجها الاستراتيجي للتوطين من خلال توقيع 40 اتفاقية شراء مؤسسية بقيمة 6 مليارات دولار مع مورّدين في المملكة.

وتهدف الاتفاقيات المعلنة خلال حفل استضافته «أرامكو» في مركز معارض الظهران (شرق السعودية)، إلى تعزيز منظومة سلاسل الإمداد المحلية، بما يُسهم في مرونة الشركة وموثوقيتها وقدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة لعملائها.

كما أنها توفّر للمورّدين رؤية طويلة المدى للطلب تمكّنهم من تحقيق النمو المستقبلي وتعزيز جهود التوطين.

وستُسهم الاتفاقيات في تحقيق أهداف برنامج «أرامكو» لتعزيز القيمة المُضافة الإجمالية لقطاع التوريد في المملكة (اكتفاء) باعتباره مبادرة تهدف إلى تحفيز نمو اقتصاد مزدهر، وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة للسعوديين.

وتوقع النائب التنفيذي للرئيس للخدمات الفنية في «أرامكو» السعودية، وائل الجعفري، أن يُسهم التوقيع على 40 اتفاقية جديدة في تعزيز سلسلة القيمة المحلية. كما سيعزّز من منظومة الإمداد التي تعمل الشركة للمساعدة في بنائها، ويحفّز الجهود للوصول إلى سلسلة إمداد أكثر ازدهاراً وتنوّعاً ومرونة، مما يساعد على ضمان استمرارية الأعمال.

وتمثّل هذه الاتفاقيات علامة فارقة في مسار برنامج «أرامكو» لتعزيز القيمة المُضافة الإجمالية لقطاع التوريد في المملكة (اكتفاء) وتتيح الفرصة للشركاء الاستفادة من بيئة أعمال أكثر فاعلية وتنوعاً.

وتغطي اتفاقيات الشراء الجديدة شركات في قطاعات عديدة، وتشمل توريد مجموعة متنوّعة من المنتجات، بما في ذلك السلع الاستراتيجية، مثل المعدات الكهربائية، ومعدات الحفر.

في السياق نفسه، وقّعت «أرامكو» السعودية أيضاً مذكرتي تفاهم مع شركاء استراتيجيين للتعاون في مجال التوطين وتطوير سلاسل الإمداد.

تضاعف أرباح النفط والغاز 3 مرات في عهد بايدن رغم انتقادات الصناعة

الشرق الأوسط

تضاعفت أرباح أكبر منتجي النفط والغاز في الولايات المتحدة ثلاث مرات تقريباً في عهد الرئيس جو بايدن، حتى في الوقت الذي تنتقد فيه الصناعة سياسات إدارته «العدائية» وتحذر من أن فترة ولاية ثانية ستكون «كارثية» على القطاع.

ويسير أكبر 10 مشغلين مدرجين في البلاد من حيث القيمة، والذين سينتهون من الإبلاغ عن أرباحهم لعام 2023 هذا الأسبوع، على الطريق الصحيح لجمع صافي دخل مجمع قدره 313 مليار دولار في السنوات الثلاث الأولى من إدارة بايدن، ارتفاعاً من 112 مليار دولار خلال نفس الفترة في عهد دونالد ترمب، وفق تقرير لصحيفة «فايننشال تايمز».

ارتفاع القيمة السوقية

وقفزت القيمة السوقية الجماعية للمجموعة - التي تضم «إكسون موبيل»، و«شيفرون»، و«كونوكو فيليبس»، و«إي أو جي»، و«بيونيير ناتشورال ريسورسز»، و«أوكسيدنتال بتروليوم»، و«هيس»، و«ديفون إنيرجي»، و«دايموندباك إنيرجي»، و«كوترا إنيرجي» - بنسبة 132 في المائة خلال هذه الفترة إلى أكثر من 1.1 تريليون دولار، مقارنة بانخفاض قدره 12 في المائة في السنوات الثلاث الأولى لترمب. وتعتمد أرقام أرباحهم لعام 2023 على تقارير الأرباح باستثناء شركة «ديفون»، التي من المقرر أن تصدر نتائج الربع الرابع يوم الثلاثاء، والتي تعد أحدث أرقام أرباحها الفصلية بمثابة تقديرات متفق عليها.

مستوى قياسي

وقد حطم الإنتاج الأميركي الأرقام القياسية في السنوات الأخيرة. ففي نوفمبر (تشرين الثاني)، وصل إنتاج النفط إلى مستوى غير مسبوق بلغ 13.3 مليون برميل يومياً، في حين تجاوز إنتاج الغاز الطبيعي 105 مليارات قدم مكعبة يومياً لأول مرة. وتفوقت البلاد على قطر لتصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم العام الماضي. ويؤكد الأداء المتفوق في عهد بايدن الدور المحدود للبيت الأبيض في إملاء ثروات القطاع. وكان ازدهار الأرباح الأخير مدفوعاً جزئياً بالغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز. كما أدى انتعاش قوي في الطلب العالمي على الطاقة من أعماق صدمة كوفيد - 19 في عام 2020 إلى دعم الأسعار. وبلغ متوسط خام غرب تكساس الوسيط، وهو معيار الخام الأميركي، نحو 80 دولارا للبرميل خلال السنوات الثلاث الأولى لبايدن مقارنة بـ58 دولارا للبرميل في عهد ترمب.

كما أنه يتعارض مع الحجج الجمهورية القائلة بأن إدارة بايدن خنقت الصناعة والتحذيرات الشديدة من أن فوز الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر من شأنه أن يعرض أمن الطاقة الأميركي للخطر.

الانتقال بعيداً عن النفط

وقال رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون هذا الشهر: «منذ اليوم الأول لتوليه منصبه، استهدف الرئيس بايدن منتجي الطاقة المحليين وقوض بشكل فعال جهود أميركا لتحقيق استقلال الطاقة».

وقام بايدن بحملته الانتخابية على أساس البرنامج المناخي الأكثر طموحاً لأي رئيس أميركي في التاريخ، وتعهد بقيادة «الانتقال بعيداً عن النفط».

وعند توليه منصبه، نفذ مجموعة من السياسات التي أثارت غضب الصناعة - بدءاً من التعليق المؤقت لعقود الإيجار الجديدة لتطوير الوقود الأحفوري في الأراضي العامة إلى إلغاء خط أنابيب كيستون «إي كيه إل».

ومع ذلك، خلال فترة وجوده في منصبه، تراجع عن بعض تلك التصريحات الأولية، وحث الصناعة على حفر المزيد لمكافحة الأسعار المرتفعة في محطات الضخ، وشجع صادرات الغاز الطبيعي المسال لوقف أزمة الطاقة في أوروبا.

وقال المحاضر في الجامعة الأميركية ومستشار المناخ السابق لإدارة بيل كلينتون، بول بليدسو: «للحد من التضخم، دعم بايدن الإنتاج القياسي لإبقاء أسعار النفط والغاز منخفضة، حتى مع تفضيل زيادة صادرات الغاز لمساعدة الاتحاد الأوروبي. لا يمكنك أن تفعل أفضل من ذلك من رئيس ديمقراطي».

ومع ذلك، كانت حملة بايدن مترددة في الترويج لنجاح الصناعة خوفاً من رد الفعل العنيف من الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي، وسارعت إلى انتقاد المشغلين.

قيود صارمة

وفي العام الماضي، فرضت الإدارة قيوداً صارمة على التأجير البحري، وفي يناير (كانون الثاني)، أوقفت مؤقتاً السماح بمحطات جديدة للغاز الطبيعي المسال، مما أثار غضب قادة الصناعة. وقال الرئيس التنفيذي لمعهد البترول الأميركي، مايك سومرز: «إن نجاح منتجي النفط والغاز على مدى السنوات الثلاث الماضية قد حدث رغم أجندة السياسة (العدائية) للرئيس، والتي من شأنها أن تقوض أمن الطاقة في البلاد إذا تركت دون رادع».

وأضاف: «رغم أنك لا ترى تأثيراً في الوقت الحالي، فإنهم يزرعون البذور التي أعتقد أنها ستؤدي إلى انخفاض الإنتاج في المستقبل. نرى كل أسبوع لائحة أخرى في ظل هذه الإدارة أعتقد أنها قد تكون ضارة للغاية».

ورفعت «إيه بي آي» هذا الشهر دعوى قضائية ضد إدارة بايدن بسبب قرارها تقييد التأجير الخارجي، مما يسلط الضوء على رد الفعل العنيف المتزايد في الصناعة ضد سياسات المناخ والطاقة.

وقد جعل ترمب ومندوبوه من دعم صناعة النفط والغاز جزءاً أساسياً من حملة إعادة انتخابه، بحجة أن النجاح الذي حققه هذا القطاع مؤخراً كان على أجندة إلغاء القيود التنظيمية للإدارة السابقة.

وقالت إحدى المانحين البارزين لترمب والسفيرة السابقة لدى الدنمارك، كارلا ساندز إن صناعة الطاقة تجني فوائد إدارة ترمب.

وفي الواقع، يقول المحللون إن الرؤساء الحاليين ليس لهم تأثير يذكر على أداء الصناعة على المدى القصير. وقال رئيس شركة «رابيد أدفايزوري»، بوب ماكنالي: «بشكل عام، العائدات في رئاسة معينة لا علاقة لها بمن يشغل منصبه. إنها تتعلق بالأساسيات».

وأضاف: «أعتقد أن عواقب الانتخابات في الولايات المتحدة على سياسة الطاقة والمناخ من المرجح أن يكون مبالغا فيها».

تآكل الثقة

وتعهد ترمب بتمزيق جزء كبير من تشريعات المناخ التي وضعها بايدن إذا فاز في نوفمبر – وهو أمر يقول بعض المحللين إنه قد يضر بمكانة الولايات المتحدة في الخارج ويضر بصادرات البلاد من الطاقة. ويقول الرئيس التنفيذي لشركة «شل» إن قرار بايدن «سيؤدي إلى تآكل الثقة» في صناعة الغاز الطبيعي المسال. وكان بايدن فاجأ الأسواق في بداية فبراير (شباط) بقرار إيقاف الموافقات على إنشاء محطات أو موانئ تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة.

وقال بليدسو: «إن فوز ترمب سيؤدي إلى خلاف كبير مع العالم بشأن سياسة المناخ العالمية، ومن المفارقات أن يزيد الضغط العام ضد الصادرات الأميركية، وخاصة في أوروبا».

ورغم بعض الشكوك في الصناعة حول ترمب وأجندته المناهضة للتجارة الحرة، لا يزال كبار المانحين للنفط والغاز يدعمون حزبه بأغلبية ساحقة.

وتلقى الجمهوريون 126.4 مليون دولار من تبرعات الحملات الانتخابية منذ الدورة الانتخابية لعام 2020 من الصناعة، مقارنة بـ23.6 مليون دولار فقط تلقاها الديمقراطيون، وفقاً لبحث أجرته «أوبن سيكرتز».

وقال قطب النفط الصخري الأميركي والمتبرع الجمهوري الملياردير هارولد هام، والذي تبرع أيضاً للمرشحين الجمهوريين نيكي هيلي ورون ديسانتيس، لصحيفة «فايننشال تايمز» إن فوز بايدن سيكون كارثياً على القطاع.

وقال إن الرئيس كان ينفذ سياسات من شأنها أن تؤدي إلى «الموت بآلاف التخفيضات» للصناعة، مشيراً إلى القيود التي فرضها على التنقيب في الأراضي الفيدرالية، وإيقاف موافقات الغاز الطبيعي المسال مؤقتاً، واللوائح الأكثر صرامة.

وأضاف: «إذا كان ترمب هو المرشح الذي اختارته العملية التمهيدية، فسندعمه بالتأكيد».

صافي أرباح «ناتورجي» الإسبانية للطاقة ترتفع 20 % في 2023

الشرق الأوسط

ارتفعت صافي أرباح شركة الطاقة الإسبانية «ناتورجي» في عام 2023، بأكثر من 20 في المائة. ورغم ذلك، قالت الشركة إنها لم تقدم توجيهات لهذا العام بسبب «التقلب الشديد» في أسواق الطاقة والظروف الجوية غير المتوقعة.

واستفادت الشركة من الأرباح القوية لعملياتها، والتي تشمل مصادر الطاقة المتجددة وأعمال الغاز الطبيعي المسال، حيث طمأنت المستثمرين من خلال زيادة الحد الأدنى للأرباح الموزعة حتى عام 2025 مع تقليص الاستثمارات المتوقعة، وفق «رويترز».

وارتفع صافي الربح إلى 1.99 مليار يورو (2.16 مليار دولار) من 1.65 مليار يورو، متجاوزاً 1.94 مليار يورو التي توقعها المحللون الذين استطلعت آراؤهم من قبل «إل إس إي جي».

وقال الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة فرنسيسكو رينيس، إن النتائج تعكس «متانة خططنا الصناعية والإدارة المالية الحكيمة».

وسيحصل المساهمون على توزيع أرباح بقيمة 1.40 يورو للسهم لعام 2023، بما يتماشى مع سياسة توزيع الأرباح الخاصة بها.

رئيس لوسيد: شراكتنا مع السعودية طويلة الأجل اقتصاد الشرق

تعد شركة «لوسيد غروب» أكثر من مجرد استثمار مالي للمملكة العربية السعودية، التي ترى أن صانع السيارات الكهربائية مهم لتنويع اقتصادها، حسبما قال الرئيس التنفيذي لشركة صناعة السيارات.

«نحن في هذا (الاستثمار) معاً على المدى الطويل. لا أحد يريد هذا أكثر من السعودية»، وفق بيتر رولينسون، الرئيس التنفيذي لشركة «لوسيد»، في مقابلة بمعرض جنيف الدولي للسيارات: وأضاف: «هذا مثل الزواج».

عانت الشركة المصنعة لسيارات طراز «آير» (Air) سيدان -البالغة قيمتها 69.9 ألف دولار- منذ اندماج «لوسيد مع شركة استحواذ ذات أغراض خاصة وإدراج أسهمها في يوليو 2021. وأدت مشكلات سلاسل التوريد إلى تباطؤ الإنتاج الأولي لطراز «لوسيد» الوحيد، كما اضطرت الشركة إلى خفض الأسعار لتظل قادرة على المنافسة مع شركات مثل «تسلا»، و»مرسيدس». وتراجعت قيمتها السوقية من أكثر من 90 مليار دولار في نوفمبر 2021 إلى حوالي 6 مليارات دولار في وقت مبكر من هذا العام.

وخيبت «لوسيد» آمال المستثمرين الأسبوع الماضي عندما توقعت إنتاج 9000 سيارة فقط هذا العام، وهو أقل مما توقعه المحللون. كما تراجعت السيولة المالية المتوافرة لديها إلى 4.32 مليار دولار.

السيولة المالية لدى «لوسيد»

تعتقد الشركة -الواقع مقرها في مدينة نيوارك بولاية كاليفورنيا- أن لديها ما يكفي من التعزيزات المالية لبدء إنتاج أول سيارة رياضية متعددة الاستخدامات، والتي سيطلق عليها اسم «غرافيتي» (Gravity)، في أواخر هذا العام. وخفض محللو شركة «إيفركور آي إس آي» (Evercore ISI) هذا الأسبوع السعر المستهدف لأسهم «لوسيد» إلى دولارين فقط – وهو أدنى مستوى بين المحللين الذين تتبعهم بلومبرغ– مشيرين إلى توقعاتهم باستنفادها 4 مليارات دولار من التدفق النقدي الحر هذا العام.

أكد رولينسون على أن الشركة «قد تحتاج إلى جمع مزيد من التمويل مستقبلاً بالتأكيد»، لكنه رفض مناقشة خيارات زيادة رأس المال المطروحة أمام «لوسيد» مستقبلاً، أو الخوض في تفاصيلها بما في ذلك الحجم والتوقيت.

جمعت «لوسيد» 3 مليارات دولار من طرح أسهم عادية واستثمار من جانب صندوق الاستثمارات العامة أُعلن عنه في مايو 2023. ويعد السيادي السعودي أكبر مساهم في الشركة بحصة تناهز 60% تقريباً، وفقاً للبيانات التي جمعتها بلومبرغ.

السيارات الكهربائية في السعودية

في سبتمبر الماضي، افتتحت «لوسيد» أول منشأة لتصنيع السيارات في السعودية، وهي عبارة عن مصنع لتجميع المركبات بالقرب من جدة.

خلال الوقت الراهن، تنتج الشركة أجزاء السيارات الكهربائية في مصنعها بمدينة كازا غراندي بولاية أريزونا، ثم تشحنها إلى منشأة مدينة الملك عبد الله الاقتصادية للتجميع النهائي. وتخطط شركة صناعة السيارات لبدء إنتاج السيارة بالكامل هناك في النصف الثاني من العقد الحالي.

واختتم قال رولينسون: "هذا (بالنسبة للسعودية) ليس مجرد استثمار في شركة لوسيد، إنما هو استثمار في رؤيتها المستقبلية للجيل القادم من الشباب. فنحن نسمح لهم بذلك، وهم يدعموننا بما يلزم في هذا الصدد».

تستثمر بها أرامكو السعودية.. عودة مصفاة إس أويل الكورية قريبًا

الطاقة

تخطط مصفاة إس أويل (S-Oil) في كوريا الجنوبية لاستئناف تشغيل وحدة تقطير النفط الخام رقم 3 يوم الثلاثاء المقبل (5 مارس/آذار 2024)، وفق بيانات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأغلقت الوحدة بسعة 250 ألف برميل يوميًا أبوابها، بعد حريق شب في أحد خطوط الأنابيب بالمصفاة الواقعة في مدينة أولسان عصر يوم 23 فبراير/شباط الجاري، وجرى إخماده بعد 3 ساعات دون سقوط ضحايا.

وتضم المصفاة 3 وحدات لتقطير النفط الخام، وتقع على بُعد 400 كيلومتر جنوب شرق العاصمة الكورية سول.

وشركة أرامكو السعودية هي المساهم الأكبر في مصفاة إس أويل، إذ تمتلك أكثر من 63% من أسهم المجمع من خلال شركة أرامكو لما وراء البحار بي. في (AOC) (Aramco Overseas Company B.V) التابعة لها.

حريق مصفاة إس إويل

أثّر إغلاق الوحدة الثالثة في مصفاة إس أويل جراء الحريق، في عمليات تكسير بقايا السوائل التحفيزية (RFCC)، إذ انخفضت العمليات التشغيلية بنسبة تصل إلى 20%.

وما زالت الشركة تُجري أعمال تحميل شحنات الديزل الأحمر المحتوي على الكبريت بنسبة 10 أجزاء في المليون، للبيع بالسوق الفورية، بحسب تقرير أعدته وكالة رويترز، ونشرته منصة «إكس إم» (xm).

يأتي ذلك رغم أن الشركة قد ألغت مناقصة لبيع إحدى شحنات زيوت التشحيم، التي كان من المقرر تحميلها خلال الشهر المقبل. ولم يؤثر الحريق في سوق الديزل الأحمر، وما زالت المصفاة تعرض بيع شحنة تحميل مارس/آذار المقبل، وستغلق يوم غد الأربعاء 28 فبراير/شباط، الباب أمام المزايدين للشراء.

الأكثر احترامًا

منحت شركة استشارات الإدارة الكورية (KMAC) «إس أويل» لقب أكثر الشركات احترامًا في كوريا الجنوبية، وهو لقب ما زالت تحتفظ به للعام السادس على التوالي.

وسنويًا، تُجري الشركة الاستشارية تقييمًا لأداء الشركات بناء على 6 معايير، منها القدرة على الابتكار وقيمة العميل وصورة العلامة التجارية.

وبموجب رؤية 2030 التي تستهدف أن تصبح أكثر شركات الطاقة والبتروكيماويات تنافسية وإبداعًا ونظافة، تعمل إس أويل لبناء حافظة مشروعات فاعلة تحقق التوازن بين تكرير النفط وأعمال البتروكيماويات ومواد التشحيم.

وبحسب شركة الاستشارات، فإن جهود إس أويل الأخرى تشمل دمج الاعتبارات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، لتحقيق مجتمع مستدام والتسويق الإبداعي للعلامة التجارية الذي يركز على العملاء ودعم المواهب والاستثمار في التحول الرقمي والبنية الأساسية القائمة على اتجاهات الطاقة الجديدة.

كما أن إس أويل هي شركة تكرير النفط الآسيوية الوحيدة المدرجة على مؤشر داو جونز للاستدامة العالمي (DJSI World)، وذلك للعام الـ14 على الترتيب، نتيجة لمختلف الجهود الرامية إلى خفض انبعاثات الكربون، والمسؤولية المجتمعية للشركة والممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة.

ويُعد مؤشر داو جونز للاستدامة معيارًا عالميًا متخصصًا، وجرى إطلاقه في عام 1999، ويقيس أداء الشركات بموجب المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة.

وتعتقد شركة الاستشارات أن مشروع شاهين بإجمالي استثمارات 7 مليارات دولار سيعزز استقرار هيكل أعمال إس أويل، بحسب تقرير نشرته صحيفة «جونغ آنغ» اليومية الكورية الجنوبية (korea joong ang daily) الذي طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ومشروع شاهين هو أول استعمال تجاري على نطاق كبير لتقنية أرامكو السعودية، لتحويل النفط الخام إلى مواد كيماوية عبر التكسير الحراري، وهي تقنية بدأ ابتكارها وتطويرها وتسجيل براءات الاختراع المرتبطة بها من قبل الباحثين في السعودية ثم جرى تطويرها في مرحلة لاحقة وعلى نطاق أوسع من قبل أرامكو، بالتعاون مع شركة لوموس تكنولوجيز (lummus technology).

وأُعلن المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2022، وهو جزء رئيس من إستراتيجية أرامكو لتحويل الخام إلى مواد كيماوية، التي تقول إن لها أثرًا إيجابيًا في الاستدامة وخفض انبعاثات الكربون. وفي مارس/آذار 2023، شارك رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول، في وضع حجر الأساس لمشروع شاهين للبتروكيماويات، بحضور رئيس أرامكو المهندس أمين حسن الناصر.

شكراً